محفزات التغيير
تونس

النساء التونسيات:

مواصلة النضال من أجل المساواة في الحقوق

تونس: لمحة سياسية واقتصادية

عاشت تونس، رغم عقود من القمع السياسي في أعقاب استقلالها عن فرنسا عام 1956، سنوات من الرفاه الاقتصادي ـ وإن لم يكن موزعا بشكل متساوي ـ واكبته تدابير دستورية وتشريعية تعتبر الأشمل في المنطقة من حيث حقوق المرأة.

وبحلول تسعينيات القرن الماضي، كان البلد قد شهد تحولا فعليا حيث انتقل من اقتصاد زراعي صغير، يعتمد بشكل رئيسي على إمدادات محدودة من النفط والغاز الطبيعي، إلى اقتصاد يتوفر على قاعدة تصنيع متنامية التنوع. وبالتالي، سجلت تونس، في عام 2011، أعلى مستوى للدخل السنوي للفرد في شمال أفريقيا بحوالي 3،720 دولار أمريكي، وهو مستوى يضاهي الاقتصادات الناشئة من قبيل الصين وتايلاند.

من جهة أخرى، وعلى الرغم من غياب الحقوق السياسية للتونسيين، فإن تونس كانت رائدة في العالم العربي من حيث تعزيز الوضع القانوني والاجتماعي للمرأة. فحتى قبل وضع الصيغة النهائية للدستور عام 1959، قامت تونس عام 1956 بسن قانون الأحوال الشخصية (PSC)، الذي اعترف بحقوق المرأة داخل مؤسسة الأسرة. ونص هذا القانون من بين أمور أخرى على منع تعدد الزوجات، وتمكين الزوجين من الطلاق ومنح النساء حق تدبير الأصول والممتلكات الخاصة بهن. فضلا عن ذلك، فإن الإصلاحات التشريعية التي شهدتها تسعينيات القرن الماضي عززت وضع المرأة، فقانون الشغل التونسي يضمن حق المرأة في العمل. كما تمت عام 1993. إضافة مادة جديدة إليه تحظر التمييز بين الرجل والمرأة، علاوة على أن الحكومة طالبت الآباء بإرسال بناتهم إلى المدرسة. ومن ثم أصبح اليوم أكثر من 50 بالمائة من طلاب الجامعات و66 بالمائة من القضاة والمحامين من النساء.

لكن المواطنين التونسيين لم يتمتعوا، منذ استقلال تونس عن فرنسا، إلا بقليل من الحريات الديمقراطية. فلم يتناوب على حكم البلد منذ ذلك الحين وحتى عام 2011 سوى رئيسان مما عزز تركيز السلطة السياسية في نظام هذه الأمة الذي كان يتسم بدرجة عالية من المركزية. وبالتالي بين 2004 و2008، كان نصف مليون عامل عاطل عن العمل سنويا يبحث عن وظائف. وبحسب منظمة العمل الدولية (ILO)، كانت البلد تسجل فجوة تشغيل سنوية تقدر بحوالي 20،000 وظيفة، أي تلك المناصب التي كانت الدولة بحاجة إلى توفيرها بغية استيعاب الداخلين الجدد إلى سوق العمل. وكان وضع البطالة أسوأ لدى خريجي الجامعات، حيث ارتفع مستوى البطالة في صفوفهم من 14 بالمائة عام 2005 إلى ما يناهز 22 بالمائة عام 2009. علاوة على ذلك، تفاقم الاقتصاد التونسي، المرتبط بشكل كبير بالأسواق الأوروبية، خلال فترة الركود العالمي. وبالتالي، دفعت معدلات البطالة المرتفعة وانعدام الحريات الديمقراطية في ديسمبر 2010، المواطنين التونسيين إلى الخروج إلى الشوارع في انتفاضة دامت أسابيع وأطلقت ما سمي في الغرب "الربيع العربي".

صورة الغلاف: أ. ب. الصورة/ مايكل أولير؛ الصورة: أ. ب./ حسان دريدي.

النساء في الخطوط الأمامية للتغير

في 17 ديسمبر 2010، قام بائع في السوق يبلغ من العمر 23 سنة بالانتحار بحرق نفسه احتجاجا على الفساد الحكومي المتجذر الذي جعل من المستحيل بالنسبة له كسب لقمة العيش. توفي محمد البوعزيزي متأثرا بجراحه، لكن ما قام به حرك وترا حساسا في المجتمع التونسي أثار احتجاجات ما فتئت تنتشر في جميع أنحاء البلاد، وذلك بدعم فوري من الاتحاد العام التونسي للشغل (UGTT). وقد اضطلع النقابيون التونسيون بدور مركزي في الثورة، والخروج إلى الشوارع، والمساعدة على تنظيم الأمن في الأحياء والمطالبة بوضع حد للعنف ضد المحتجين.

وقد أدت الاحتجاجات الجماهرية إلى الإطاحة بالرئيس زين العابدين بن علي الذي حكم تونس لمدة 23 عاما والذي تحكم، مع عائلته، على نسبة مهمة من الاقتصاد التونسي، مسيطرين بذلك على قطاعات رئيسية في السوق شملت العقارات، الفنادق، شركات الطيران، وشركات الاتصالات والسيارات. ومن ثم، فر الرئيس بن علي إلى المملكة العربية السعودية في 14 يناير 2011. وبهذا، مهد التونسيون ـ نساء ورجالا ـ الطريق لثورات عبر المغرب العربي.

امتلأت التقارير الصحفية عن تلك الحقبة بطرائف عن نساء خرجن إلى الشارع للمطالبة بالعدالة وعن رجال قدموا لهن الدعم لتحقيق مطالبهن. "من حيث الثورة، يمكن القول أن الانطلاقة جاءت بعد ساعة واحدة فقط من وفاة محمد البوعزيزي، بصرخة امرأة أمام مبنى البلدية: " أين أنتم يا رجال! "، تقول سهى ميلادي، مدرسة وعضو في الاتحاد، مضيفة أنه "مباشرة بعد ذلك، اندلعت الاحتجاجات في الشوارع، واجتاح الغضب الشعبي كل المناطق إلى أن وصل إلى العاصمة معجلا بسقوط الديكتاتور".

يقال أن قدرات النساء تعززت لأنهن شاركن منذ سنوات في أنشطة التعبئة الاجتماعية التي كانت تنظمها نقاباتهن. أنشطة " لمطالبة بتحسين ظروف العمل والدفاع عن حقوق العمل الأساسية المرتبطة بالعمل اللائق بحضور مكثف للنساء " تقول السيدة سعيدة غراش (Garrach)، محامية وعضو في الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات، مضيفة أن " هذا الزخم أدى إلى مشاركة هامة للمرأة في الثورة التونسية".

وتتفق سهام بوستة مع ذلك حين تقول: " خلال الثورة وحتى 14 يناير، شاركت النساء بفعالية بالغة في تنظيم الاضرابات والاعتصامات والمسيرات والاحتجاجات وكان لهن دور فعال في نجاح جميع المظاهرات". وعلى غرار السيدة ميلادي، فإن السيدة بوستة، عضو في الاتحاد العام التونسي للشغل، أكبر اتحاد نقابي في تونس، والذي يمثل 10 إلى 15 بالمائة من العمال في البلاد. وللاتحاد العام التونسي للشغل تاريخ طويل بدأ مع الحركة الاستقلالية لتونس وهو يلعب حاليا دورا مركزيا في المرحلة الانتقالية التي تشهدها البلاد.

لم تمثل المرأة التونسية، على الرغم من الحماية القانونية والاجتماعية التي حظيت بها منذ فترة طويلة، سوى 25 في المائة من اليد العاملة في 2010. علاوة على أنهن كن ولا زلن يمثلن نسبة متفاوة من سكان الأكثر فقرا. ومع ذلك، فإن النساء في تونس يتمعن بسنوات من الخبرة في العمل على حماية وضعهن وتوسيع مكاسبهن، ساعدتهن على التعرف على مدى إسهامهن اقتصاديا وسياسيا في التغيير الديمقراطي. ومن ثم، فهن على أتم استعداد لاتخاذ خطوات بغية الاضطلاع بدور رئيسي في هذه العملية ـ وغير راغبات في التخلي عن إمكانية المساهمة.

"كانت النساء تؤمن قبل الثورة، بدورهن ونضالهن"، تقول السيدة عايدة السباعي، مساعدة الأمين العام في الاتحاد المحلي، فندق غولدن تيوليب المشتل، تونس العاصمة.

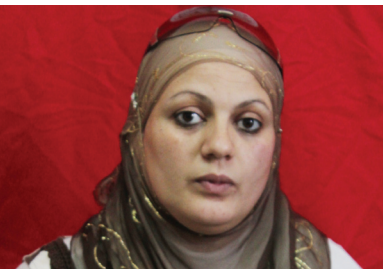

من اليسار: عايدة الزاوي، عضوة في مجلس الاتحاد العام التونسي للشغل؛ نجوى مخلوف، اللجنة الوطنية للنساء العاملات/ الاتحاد العام التونسي للشغل؛ سها ميادي، مدرسة وعضو الاتحاد العام التونسي للشغل؛ ليليا ناجي، وزارة التكوين المهني والتشغيل.

الصورة: هادية مخلوف

وتتفق السيدة ميلادي قائلة: "تمثل الثورة أملا في الديمقراطية. لكن، لا يمكننا التحدث عن الديمقراطية في غياب حس المواطنة، فنصف المجتمع لا يتمتع بالشعور بالمواطنة. وبالتالي، لا يمكننا الحديث عن تغيير ديمقراطي شعبي وطني دون إيلاء العناية المطلوبة بقضية المرأة."

بعد الانتفاضة، تقلدت الحكومة المنتخبة حديثا مهام الدولة في أكتوبر 2011. وعلى الرغم من أن الحوار الاجتماعي لم يكن فعالا في تونس خلال أنظمتها الاستبدادية المتعاقبة، فإن الائتلاف الجديد والنادر بين الجماعات العلمانية والدينية قدم آفاقا جديدة من أجل إصلاح ديمقراطي ـ ومن أجل اضطلاع النساء بدور في هذا المسار.

"نضال المرأة التونسية ليس وليد اليوم، فهو متأصل في تاريخها منذ الاستقلال وخلال نضال التونسيات ضد الاستعمار والاستبداد"، تقول السيدة سهام معادي، أستاذة بالتعليم الثانوي وناشطة بالاتحاد العام التونسي للشغل، مضيفة أن " سجل التاريخ العديد من النساء الشهيدات وقد ناضلنا ضد الاستبداد... داخل النقابات والنظام القانوني وفي جميع الساحات المدنية".

في منتصف ثمانينيات القرن الماضي، حاول المحافظون التخلص من المقاربة العلمانية التونسية لحقوق المرأة من خلال السعي لإلغاء قانون الأحوال الشخصية. وفي الوقت نفسه، شكلت الاتحاد العام التونسي للشغل لجنة المرأة لتسليط الضوء على قضايا المرأة العاملة، كما تشكلت عبر المجتمع جمعيات نسائية أخرى بغية التعريف بهواجس واهتمامات المرأة العاملة. علاوة على ذلك، أصدرت نساء نشطاء مجلة "نساء"، للتركيز أيضا على قضايا المرأة، بما في ذلك العمل غير المأجور. وقد حدد العدد الأول من هذه المجلة الخط التحريري بدق ناقوس الخطر بشأن حقوق المرأة. كما تأسست، في وقت لاحق، منظمات من قبيل الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات (ATFD) وجمعية النساء التونسيات للبحث حول التنمية (AFTURD) من أجل الدفاع عن حقوق المرأة وتعزيز التشريعات الضامنة لتلك الحقوق ودعم النساء للتغلب على العقبات القانونية والاجتماعية وغيرها، وفقا لأقوال الصحفية زكية العريض (Laaridh). وعلاوة على ذلك، شكلت النضالات والنجاحات السابقة أرضية تأسست عليها مكانة المرأة بعد تخلص تونس من النظام الاستبدادي.

ومع مرور الوقت، أصبح الاتحاد العام التونسي للشغل (UGTT) موردا رئيسيا للنساء العاملات مع وجود نشطاء من الاتحاد في قيادة التغيير. ومن بين هؤلاء القادة، ثمة السيدة كلثوم بارك الله، التي قادت لعقود تطوير وتعزيز قدرات النساء الموهوبات من بين أعضاء الاتحاد. وقد أصبحت السيدة بارك الله عضوة نشطة في الاتحاد العام التونسي للشغل في سبعينيات القرن الماضي، وكانت لمدة طويلة المناضلة والمدربة الأنثى الوحيدة في قطاع السكك الحديدية الذي كانت تعمل به والذي يهيمن عليه الرجال. وقد دربت وكونت السيدة كلثوم بارك الله، كقائدة قوية ومناضلة من أجل الاستقلال النقابي وقضايا المرأة، الآلاف من النساء في تونس ودول عربية أخرى، وعملت على تطوير وتعزيز قدرات النساء العاملات ليصبحن مناضلات يتمتعن بالقوة والحركية. وتعتبر المناضلات مثل السيدة بارك الله فاعلات رئيسيات في النضال الحالي من أجل حماية النوع الاجتماعي وحقوق العمال أثناء المرحلة الانتقالية التي تشهدها تونس.

"يقدم الاتحاد قروضا صغيرة للنساء من أجل تحسين وضعهن الاقتصادي والاستقلال المالي، خاصة عندما تكون النساء المستفيدات المعيل الوحيد لأسرهن"، تقول السيدة ليليا ناجي، مسؤولة بوزارة التكوين المهني وناشطة بالاتحاد العام التونسي للشغل. كما تشير السيدة ناجي إلى أن الاتحاد ينفذ "حملات توعية لتشجيع النساء على العمل في منظمات غير ربحية" ويرعى "دورات تثقيفية وورشات عمل تدريبية لتحسين مهارات العمل لدى النساء، والرفع من مستواهن التعليمي وتعزيز مشاركتهن في الاتحاد". وفضلا عن ذلك، تعتبر اللجنة الوطنية للمرأة العاملة بالاتحاد ملاذا بالنسبة للنساء داخل منظمة يهيمن عليها الذكور، حيث يمكن للنساء التشبيك، وتقديم الدعم لبعضهن البعض وصقل مهارات قيادية قيمة.

على الرغم من أن النساء يشكلن 48 بالمائة من أعضاء الاتحاد العام التونسي للشغل، فإن النساء عبرن أن آمالهن في الرفع من مشاركتهن في نقابتهن بعد الثورة لم تتحقق إلا جزئيا. "بعد الثورة من أجل الحرية والكرامة والمساواة، وجدت المرأة نفسها مستبعد من القيادة النقابية"، تقول السيدة نجوى مخلوف، منسقة باللجنة الوطنية للمرأة العاملة بالاتحاد العام التونسي للشغل. "إذا كانت النساء يرغبن في الوصول إلى القيادة، فعليهن المرافعة من أجل تطبيق نظام الحصص (الكوتا) داخل الهياكل النقابية الأساسية وأهم المناصب العليا. وينطبق نفس الشيء على المجتمع بشكل عام والحكومة أيضا".

لقد كان أداء النساء أفضل قليلا في المجال السياسي منه في الحركة النقابية، لكن لا تزال الطريق طويلة أمامهن لبلوغ هدفهن، وفقا لأقوال النساء. وبالتالي، عند استعداد الأمة لأول انتخابات حرة لها في 23 أكتوبر 2011، قضت اللجنة العليا المسؤولة عن التخطيط للانتخابات بأن تكون قوائم الأحزاب للمرشحين للجمعية التأسيسية مؤلفة من 50 بالمائة من النساء. لكن المرشحين على أعلى قوائم كل حزب هم من كانت لهم فرصة جيدة للفوز بمقاعد، وكانت النساء على رأس حوالي 5 بالمائة فقط من القوائم. وفي نهاية المطاف، وبعد انتخابات عام 2011، حصلت النساء على نسبة من المقاعد في الجمعية الوطنية التأسيسية مشابهة تقريبا للنسبة المسجلة تحت رئاسة بن علي.

علاوة على ذلك، تضيف السيدة ناجي: " عدد قليل من النساء البرلمانيات يأخذ الكلمة ومعظمهن يمتنعن عن أي تعليق أثناء جلسات البرلمان. وتعد الحكومة الحالية وزيرتين فقط، وزيرة شؤون المرأة ووزيرة البيئة. امرأتان في مناصب وزارية من بين 50 عضوا بمجلس الوزراء في تونس ما بعد الثورة. كم هذا مخجل! "

النساء يسمعن أصواتهن

في بلد ساده القمع السياسي، كانت المرأة التونسية بحاجة إلى فضاء للتأثير على المجتمع المدني. ولعل الاتحاد العام التونسي للشغل ـ باعتباره الأكثر تمثيلية للحركة العمالية، لعب، من خلال توفير الموارد وبيئة داعمة، دورا أساسيا بالنسبة للنساء اللواتي كن يسعين إلى تطوير مهاراتهن القيادية بشكل كامل، وتعزيز أمنهن المالي وتوسيع وعيهن السياسي.

في الأشهر التي تلت انتخابات أكتوبر 2011، أثبتت المرأة التونسية مرارا وتكرارا أنها على أتم استعداد للدفاع بحرص عن حقوقها وعن شعلة الديمقراطية ما بعد الثورة.

سعت تونس عندما انتخبت حديثا الجمعية التأسيسية إلى جعل الشريعة الإسلامية أساس الدستور الجديد. وكما تقول السيدة مخلوف فإن " النساء عبرن عن غضبهن وناضلن من أجل حقوقهن". وتضيف " بفضل نضال المرأة، حافظت الجمعية التأسيسية على المادة الأولى من الدستور، التي تنص على أن تونس دولة مدنية، وأن الأسلام دينها، والعربية لغتها، دولة قائمة على نظام جمهوري."

وقد ظهر تحدي أكبر في أغسطس 2012، عندما اقترحت الجمعية التأسيسية مادة جاء فيها أن المرأة لا تساوي الرجل بل هي "مكمل للرجل في الأسرة وشريك للرجل في تنمية البلد". وكانت المرأة التونسية تستعد للاحتفال باليوم الوطني للمرأة في 13 من هذا الشهر. بدلا من ذلك، تقول السيدة مخلوف " قمنا بتحويل الاحتفالات إلى احتجاجات وبتنظيم مسيرة، ضمت ما بين 20،000 إلى 30،000 شخص على الأقل".

الوصول إلى النساء في "تونس الجديدة"

يجب أن تتواصل النقابات مع النساء في المناطق القروية بغية ضمان ولوجهن إلى حقوقهن الاقتصادية والديمقراطية، تقول الناشطة النقابية السيدة عايدة السباعي.

الصورة: هادية مخلوف

تظهر أحدث البيانات في تونس أن أربعة أضعاف الأشخاص الذين يعيشون في الفقر يقيمون في المناطق القروية وليس في المناطق الحضرية، وأن النساء القرويات معرضات بوجه خاص للهشاشة. في عام 2011، كانت نسبة الفتيات القرويات الأميات تعادل 27 بالمائة، مقابل 7 بالمائة لدى الذكور في المناطق القروية. أما النساء التونسيات في المدن فيعملن كقاضيات، طبيبات الأسنان، صيدلانيات وغيرها من المهن رفيعة المستوى، كما أنهن يتوفرن على إمكانية الولوج إلى مبادرات وبرامج التشغيل تعتبر نادرة على الصعيد الجهوي. ومن ثم، فإن النساء القرويات، في ظل قلة فرص التعليم النظامي والموارد المالية، لا يحظين إلا بإمكانيات قليلة لتحسين ظروفهن الاقتصادية والاجتماعية وغالبا ما يعملن في الاقتصاد غير النظامي.

"في هذا البلد، لا تتوفر النساء اللواتي يعيشن في تونس الجديدة" على نفس الحقوق الاقتصادية والقانونية، تقول السيدة ليليا العبيدي، أخصائية تونسية في علم الأنثروبولوجيا وأستاذة باحثة زائرة في معهد الشرق الأوسط بالجامعة الوطنية لسنغافورة. السيدة العبيدي، التي شغلت منصب وزيرة شؤون المرأة في تونس خلال المراحل الأولى من التحول الديمقراطي في البلاد، وصفت أهدافها للأمة بأنها أكثر من مجرد "استراتيجية البقاء على قيد الحياة" حيث يتعلق الأمر بتوفير عمالة في القطاع النظامي للمرأة القروية.

بينما تعترف النقابية عايدة السباعي، إحدى المناضلين النقابيين، بضرورة التواصل خارج مراكز المدن. "تعتبر النساء اللواتي يعشن في مناطق نائية مهمشة، ومن واجبنا التحدث إليهم. نحن نؤمن أن مشاركتهن ضرورية. "

وتعتبر منظمة السيدة السباعي، الجمعية التونسية للشراكة السياحية، منظمة فتية تساعد على رفع دخل الأسر التي تعرف صعوبات مالية وتمكنها من التعرف على بلدهم تونس من خلال السياحة. وترى هذه السيدة أنه يتعين على النشطاء النقابيين الوصول إلى النساء القرويات والنساء اللواتي يسكن في المناطق الداخلية بالبلاد لمناقشة الفرص المتاحة لهن ومدى مشاركتهن في مستقبل البلاد.

من جهة أخرى، تقول السيدة للسباعي، وهي أم لثلاثة أطفال في سن التمدرس، أن النساء "شجعن الرجال على الخروج والقيام بأشياء ... فكيف لا يمكننا أن نتذكر (نحن النساء) أو أن ندعي بأن دورهن يقتصر فقط على البقاء في المنزل كأمهات ربات بيوت؟ نحن نرغب في النهوض بالنساء، وخاصة تلك اللواتي يعيشن في المناطق الداخلية. "

قالت الناشطة الحقوقية سامية نوره (Noorah) عند عرض المادة الدستورية المقترحة أن " الاتحاد العام التونسي للشغل كان أحد الفاعلين في مسيرة 13 أغسطس. فقد دعا الكثير من النساء، وحتى الرجال، إلى المشاركة لأن هذه القضية تؤثر على الجميع."

قبل الثورة، أنجز الاتحاد العام التونسي للشغل نشاطا للتثقيف الاقتصادي، حيث تم التواصل مع طلاب الجامعات، خاصة ذوي الدخل المنخفض منهم. وقد انضم هؤلاء الطلبة في وقت لاحق إلى المناقشات الدستورية التي أعقبت هذه الحملة التوعوية. وقام طلاب الجامعات بتيسير مناقشات حول المادة "التكميلية" المقترحة، كما أن الحضور النسوي خلال هذه المناقشات أبرز الدور الرئيسي للمرأة، بحسب قول المؤلفة الحقوقية بثينة بسايس (Bsais).

وأضافت السيدة نوره أن حملات التوعية نظمت على الصعيد الوطني. "هذه المسألة ليست مسألة يمكن تأجيلها أو تأخيرها إلى ما لا نهاية. فيمكن الشعور بالطابع الاستعجالي لمسألة من هذا القبيل". وقد حثت السيدة معادي وغيرها من النساء بقوة الجمعية التأسيسية من أجل إلغاء هذه المادة وعدم العودة إلى وضع ما قبل 50 عاما. ومن جهة أخرى، وصفت السيدة عايدة السباعي، عضوة في الجمعية التونسية للشراكة السياحية، رسالة هذه الحملة كالتالي: "لا! نرفض أن تنتهك حقوقنا! "

مع تصاعد الاحتجاجات، أعرب الرئيس التونسي منصف المرزوقي، عضو في حزب المؤتمر من أجل الجمهورية، تأييده لدستور جديد يؤكد على المساواة بين الرجل والمرأة وفقا لما هو منصوص عليه في قانون عام 1956. وفي نوفمبر 2012، تخلت الجمعية التأسيسية التونسية عن المادة المقترحة كما قامت بحذف مادة أخرى تنص على التزام الدولة بضمان المساواة بين الجنسين " طالما أنها لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية". ولكن، وحتى بداية شهر فبراير 2013، لم يكن واضحا ما إذا كانت المسودة النهائية للدستور الجديد ستحتفظ ببعض أحكام دستور 1956 التي تؤكد مبدأ المساواة بين الجنسين.

بعض النساء أكثر تفاؤلا من غيرهن بشأن مستقبل المجتمع المدني في تونس الجديدة. لكن مهما كانت نظرتهن للمستقبل، فإنهن مصممات على الاضطلاع بدور كبير في تشكيل ذلك المستقبل. ومن جهة أخرى، تقول السيدة بارك الله أن النساء في تونس العاصمة يعمل على التواصل مع نساء في المجتمعات القروية الفقيرة وتوفير الغذاء والخدمات الصحية وفي نفس الوقت إشراكهن في عملية التثقيف حول حقوقهن كمواطنات. وتطور اللجنة الوطنية للمرأة العاملة بالاتحاد العام التونسي للشغل شراكات مع جماعات حليفة أخرى من أجل تأسيس منظمة جديدة لمناهضة العنف ضد المرأة الذي ارتفع بشكل خطير في أعقاب الثورة. ومن جهتها، تقول السيدة عايدة الزاوي، عضوة بمجلس الاتحاد العام التونسي للشغل أن " الحل يكمن في دعم تشريعات الاتحاد، ومساندة لجان المرأة، وعقد العديد من الاجتماعات ـ اجتماعات تروم إلى تعزيز التعاون مع منظمات نسائية أخرى هو الحل."

وتعتبر السيدة معادي من بين الأشخاص الذين لديهم "ثقة كاملة بأن شعبنا الذي حقق الثورة لن يسمح بالمصادقة على تشريعات أو مواد دستورية من شأنها أن تؤدي إلى تراجع هذا المجتمع". فهي بالإضافة إلى نساء تونسيات أخريات يعرفن أيضا أن المساواة التامة بين الرجل والمرأة "ستكون المعيار الذي سيتم استخدامه للحكم من جهة على الطابع الديمقراطي والتقدمي للدستور، ومن جهة أخرى على مدى نجاح أو فشل الثورة. "

المضي قدما: المرأة التونسية تدفع نقاباتها إلى الأمام

كانت الحركة النقابية، في مجتمع كان يعاني من القمع السياسي ولا يوفر سوى خيارات قليلة للمشاركة في الحياة المدنية، توفر من خلال الاتحادات المحلية والاتحاد العام التونسي للشغل بيئة منظمة وآمنة للنساء لتطوير المهارات والاستفادة من الموارد المتاحة. ومن ثم، باتت النساء يعتبرن أن توسيع نطاق المشاركة والفعالية النقابية أمر بالغ الأهمية من أجل مواصلة توسيع دور المرأة في المجتمع المدني في تونس الجديدة الأكثر انفتاحا. وبالتالي، تقول النساء أنهن سيعملن من أجل رؤية نقاباتهن:

توسع نطاق التواصل والتوعية والتثقيف إلى المناطق القروية. تمثل الساكنة القروية 33 بالمائة من مجموع سكان تونس، بينما تشكل المناطق القروية مصدرا كبيرا للطاقات البشرية غير المستفاد منها، خاصة النساء والفتيات، اللواتي شكلت عزلتهن وضعف مستواهن التعليمي عائقا أمام مشاركتهن الكاملة في المجتمع المدني.

ترصد تنفيذ القوانين التي تكرس حقوق المرأة. "إننا بحاجة الى إيجاد آليات لضمان تنفيذ هذه القوانين"، تقول النقابية سهى ميلادي.

تمنح مناصب قيادية للمرأة. "تشكل النساء تسعين في المائة من اليد العاملة في قطاع النسيج " في حين أن الرجال يتقلدن معظم الأدوار القيادية بالنقابات، تقول السيدةعايدة زاريا، نائبة الأمين العام للاتحاد الإقليمي لعمال النسيج في تونس. "سنحاول تعزيز التمثيلية النسائية داخل النقابات."

تحث الحكومة وأرباب العمل على النهوض بوضعية النساء وتوظيفهن. ترى النقابية السيدة ناجي ليليا أن "هناك بعض القطاعات حيث تشكل النساء أكثر من 70 بالمائة من العمال، من قبيل الصحة العمومية والتعليم". " وعلى الرغم من هذا الواقع، لا نرى النساء في مواقع صنع القرار."

خمس أمور أثبتت نجاعها

الدعم التنظيمي. وفر الاتحاد العام التونسي للشغل، والجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات وغيرها من المجموعات فضاء داعما للمرأة من أجل التواصل وتطوير المهارات وتجميع الموارد. وقد شكل الاتحاد العام التونسي للشغل، في هذا البلد الذي لم يكن يوفر سوى إمكانيات ضئيلة للمشاركة في المجتمع المدني، "ملاذا، مرشدا ومحفزا للثورة، حيث أنه ضمن نجاح الانتقال الديمقراطي في بلادنا"، تقول السيدة سهام بوستة، عضوة في اللجنة الوطنية للنساء العاملات بالاتحاد العام التونسي للشغل.

تثقيف الفتيات والنساء. بلغ عدد الطالبات الجامعيات بتونس في عام 2005 أكثر من 50 بالمائة من مجموع الطلاب، كما أن إمكانية ولوج المرأة إلى التعليم في المناطق الحضرية كان نقطة انطلاق لدخول سوق العمل والمشاركة في منظمات ونقابات، ولتعزيز الوعي بحقوق الإنسان الخاصة بالمرأة.

المشاركة في مكان العمل. لقد ساهم تحقيق الاستقلال الشخصي للمرأة خارج المنزل والاستفادة من فرص التعرف على حقوق المرأة والتعبير عنها في مكان العمل بشكل أساسي في تمكين المرأة التونسية للدفاع عن قضاياها والمشاركة بشكل أكبر في إسماع أصواتهن على المستوى السياسي. "لأننا كنا نؤمن بالفرص المتاحة لنا، وبديمقراطيتنا، وبمواطنتنا، انخرطنا في هذه الحرب ونحن مصممات على المضي فيها"، تقول الناشطة النقابية السيدة عايدة السباعي.

الصمود في مواجهة القمع. كانت النساء المناضلات في بعض الأحيان "يعانين من التهميش والتجاهل، تقول السيدة السباعي. "لكن، وعلى الرغم من كل هذه المشاكل، واصلت تلك النساء مقاومتهن وطالبن بحقهن في الكرامة والمواطنة المتساوية."

التمكين من خلال التعبئة الاجتماعية. دعيت النساء عبر نقاباتهن إلى المشاركة وثمنت مساهمتهن في دعم بعض القضايا. وعندما تعرضت حقوقهن للخطر والتهديد، أسست النساء منظمات ـ من عمال وأكاديميين وجميع الأفراد الذين من شأنهم الانضمام للمرافعة من أجل قضية معينة.

الصورة: UGTT

بخصوص هذه السلسلة

ترغب الطبقة العاملة، بغض النظر عن بلد الانتماء، في حكومة تتسم بالشفافية، والتمثيلية والمحاسبة حيال مواطنيها ـ حكومة تعمل على تحسين الظروف الاقتصادية لجميع المواطنين. وتضطلع النقابات والتنظيمات العمالية، في جميع أنحاء العالم، بدور هام في المرافعة من أجل الحقوق البشرية الأساسية وضمان إدراج أصوات وتطلعات العمال ضمن الحوار الوطني، فضلا عن تعزيز السياسات كي تخدم المجتمع المدني بشكل أفضل وتنهض بنمو اقتصادي عادل وبإضفاء طابع إنساني على التنمية. ومن جهة أخرى، تعمل سلسلة "محفزات التغيير"، وهي سلسلة متواصلة من إنتاج مركز التضامن العمالي بدعم من الصندوق الوطني للديمقراطية (NED)، على تحديد سمات الطبقة العاملة، والنقابات والنشطاء الذين ينهضون، غالبا في ظل ظروف صعبة، بحقوق العمال وبمزيد من الإنصاف في مجتمعاتهم. ولعل خبراتهم وجهودهم تشكل دروسا واقعية يمكن نقلها لبلدان أخرى تسعى إلى إحداث تغيير إيجابي.

بيان المهمة

تتلخص مهمة مركز التضامن العمالي في تقديم المساعدة من أجل بناء حركة عمالية عالمية وذلك من خلال تعزيز القوة الاقتصادية والسياسية للعمال في جميع أنحاء العالم عبر نقابات فعالة ومستقلة وديمقراطية.

بيانات الاتصال

الاتحاد العام التونسي للشغل (UGTT)

عنوان المكتب: 29 ساحة محمد علي تونس 1002

الفاكس: 71259621 (216)

الموقع الإلكتروني: http://www.ugtt.org.tn

الديمقراطيات للنساء التونسية (ATFD)

عنوان المكتب: 112 شارع الحرية تونس 1002

الهاتف: 71890011 (216)

الفاكس: 71890032 (216)

المحمول: 953782 22 (216)

البريد الإلكتروني:

femmes_ feministes@yahoo.fr

الموقع الإلكتروني:

http://femmesdemocrates.org

المصادر

المصادر الرئيسية لهذا الإصدار مستمدة من المحادثات الأولى التي أجراه مركز التضامن العمالي مع بعض الأشخاص. ثمة إشارات أخرى إلى مصادر إضافية متاحة على الموقع الإلكتروني لمركز التضامن العمالي: www.solidaritycenter.org

الصورة: هالي/سيبا/1101191931 (سيبا من خلال صور أ. ب)